محضر الجلسة رقم 240

التاريخ: الجمعة 30 ذو القعدة 1440هـ (2 غشت 2019م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس
التوقيت: ثمان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثامنة والدقيقة الثانية عشرة مساء.
جدول الأعمال: إختتام دورة أبريل من السنة التشريعية 2018-2019.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

كنت سأقول السيدات والسادة الوزراء، لكن ما موجودينش.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي، يختتم مجلس المستشارين، اليوم، دورة أبريل من السنة التشريعية 2018-2019، بحصيلة مكنت المجلس من تعزيز موقعه في مختلف واجهات العمل البرلماني.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس، لا بد أن نتوقف عند حدث وطني كبير يهم الاحتفاء بذكرى مرور 20 سنة على تولي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عرش أسلافه المنعمين، وهي فترة شهد فيها المغرب ثورة إصلاحية هادئة، تمثلت في التحولات العميقة والإصلاحات المهيكلة التي مست مختلف مناحي الحياة العامة.

مرحبا السيد الوزير.

وتجسدت عناوين هذه الثورة التي يقودها جلالة الملك بحكمة وتبصر وبعد نظر، وبدعم من مختلف القوى الحية بالبلاد، في الاعتراف بالأمازيغية ككون ثقافي ضمن هويتنا الغنية والمتعددة الروافد، والإقرار بمصالحة مؤسساتية شاملة، وتوسيع مجال الحقوق والحريات، وبلورة مفهوم جديد للسلطة، وتحديث الحقل الديني وإشاعة قيم السلم والتعايش والتسامح والحوار، وبلورة مبادرة وطنية استثنائية لتنمية الرأسمال البشري، والتنصيص على مبدأ المناصفة، ووضع مدونة حديثة وعصرية خاصة بالأسرة، وإصلاح منظومة العدالة، وإرساء مناخ صحي للأعمال ومحفز للاستثمار، وإقرار جهوية متقدمة كخيار استراتيجي من شأنه أن يحدث تغييرا في نسق وبنية الدولة ويصحح الاختلالات والتفاوتات المجالية ويقلص من الفوارق الاجتماعية، وتبني سياسة وطنية حكيمة في مجال تدبير الهجرة واللجوء ببعد إنساني محض، وربط المسؤولية بالمحاسبة وتخليق الحياة العامة.

كما تجسدت هذه الثورة في نوعية الإصلاحات المؤسساتية الكبرى سواء في جوانبها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وتمكين البلاد من وثيقة دستورية متقدمة ضمت مختلف أجيال حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، ومكنت البرلمان من صلاحيات هامة وقوت من اختصاصاته في المجالات التي حددها له الدستور، وأفرزت مقروئية أوضح لنظام الثنائية البرلمانية.

وتجسدت هذه الثورة أيضا، في أهمية مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به بلادنا كإطار واقعي لحل النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، في إطار احترام الشرعية الدولية والسيادة والوحدة الترابية للمغرب.

وتجسدت هذه الثورة الهادئة كذلك، في عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي ضمن رؤية جديدة لتعزيز علاقات التعاون جنوب-جنوب، وكتتويج للحضور الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي الذي جعل من بلادنا فاعلا نشيطا، ذا موقع ريادي داخل القارة الإفريقية في مجابهة الجيل الجديد من التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومكافحة التطرف والإرهاب، والتدبير الإنساني للتدفقات الهجروية، ومواجهة التغيرات المناخية.

حضرات السيدات والسادة،

إن مجلس المستشارين حرص ويحرص دائما على المواكبة الفعلية والانخراط الجاد في هذه الديناميات الإصلاحية الكبرى التي يقودها جلالة الملك حفظه الله، انطلاقا من الموقع الذي بوأه الدستور لمجلسنا.

ومن منطلق نفس الحرص، وتفاعلا مع روح الخطب الملكية السامية، ولاسيما الخطاب الملكي الأخير بمناسبة عيد العرش، فإنني أنتهز هذه الفرصة الثمينة لدعوة جميع مكونات المجلس، لدعوة أنفسنا جميعا، لامتلاك الشجاعة والجرأة لإعمال فضيلة النقد الذاتي لتقييم أدائنا وتصويب وتجويد ما اعتمل عملنا البرلماني من نواقص، وذلك في أفق ترشيد حكامة عملنا البرلماني على مختلف الواجهات.

وفي ارتباط بالحصيلة التشريعية، وافق المجلس خلال دورة أبريل التي نختتمها اليوم على ما مجموعه 31 نصا تشريعيا، على قدر كبير من الأهمية، 3 منها مشاريع قوانين تنظيمية، ومشروع قانون إطار واحد، ومقترحي قانونين، و11 مشروع قانون يرمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية، و14 مشروع قانون عادي.

ولا تفوتني هذه الفرصة، دون التذكير بالدور المحوري الذي اضطلعت به اللجان الدائمة للمجلس في هذه العملية التشريعية، بما أنجزته من أعمال تحضيرية للنصوص التشريعية الموافق عليها من لدن المجلس، مناقشة ودراسة وتعديلا، إذ عقدت لأجل ذلك 44 اجتماعا بما يعادل 112 ساعة من الاشتغال.

وتتسم هذه الحصيلة بالتميّز في جانبها الكمي والنوعي معا، إذ تضمنت نصوصا بأبعاد اجتماعية واقتصادية ودبلوماسية غاية في الأهمية، ولعلّ من بين أهم النصوص التي تم تدارسها في إطار القراءة الأولى مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والمجلس الوطني

للغات والثقافة المغربية.

وشكّل مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلسنا، الذي صوتتم عليه قبل قليل، أبرز الأوراش التي أنجزها المجلس خلال هذه الدورة، كما يعتبر مشروع قانون-إطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي صادق عليه المجلس أيضا في الجلسة التشريعية المنتهية قبل قليل، ومشروع القانون التنظيمي القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، من أهم إنجازات المجلس خلال هذه الدورة.

كما وافق المجلس كذلك على ثلاثة مشاريع قوانين ترتبط بوضع تنظيم جديد للجماعات السلالية، من حيث تحديدها الإداري وتدبير أملاكها والوصاية عليها، مع تعزيز الترسانة القانونية في مجال حماية حق الملكية، بالموافقة على مشروعي قانونين معدلين لقانون المسطرة الجنائية ولقانون الالتزامات والعقود، بهدف الردع والتصدي لحالات الاستيلاء على عقارات الغير.

وقد تمت المصادقة على مشروعي قانونين متعلقين بالشركات، بالإضافة إلى المراجعة الشاملة للقانون الأساسي لبنك المغرب، وتعديل مدونة التأمينات، فضلا عن إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

وتميزت هذه الدورة كذلك بتحريك مسطرة الدراسة والمصادقة على بعض النصوص التي ظلت تراوح مكانها منذ 2016، منها مشروع القانون المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، ومشروع القانون المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، ونأمل أن نتمكن في الدورة التشريعية القادمة من تجاوز التأخر المرتبط بنصوص أخرى لا تزال قيد الدرس أمام اللجان الدائمة المختصة.

وعلى مستوى طبيعة النصوص القانونية، فبالرغم مما ميزها من تنوع، إذ يمتد أثرها إلى كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمالية، فإن مشاريع النصوص التي تؤطر علاقات المملكة المغربية بشركائها الدوليين في إطار اتفاقيات ومعاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف لا زالت في صدارة الإنتاج التشريعي للمجلس، حيث ناهزت الثلث - وهذا طبيعي - من مجموع النصوص المصادق عليها خلال هذه الدورة، ومن أبرزها المصادقة على الاتفاق بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي بشأن تعديل البروتوكول 1 و 4 من الاتفاق الأورومتوسطي المؤسس للشراكة بين المملكة المغربية من جهة، والدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وكذلك اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي وعلى بروتوكول تطبيقه.

وبدوره بذل مكتب المجلس جهودا حثيثة حيال الحكومة بغية تعزيز التعاون لبلوغ نوع من التوازن بين طرفي المبادرة التشريعية، غير أن هذا المسعى لم يسفر عن نتائج ملموسة ولو في الحد المعقول مما كنا نطمح إليه جميعا.

وبالمحصلة، فإن الإنتاج التشريعي لهذه الدورة لا يتضمن غير مقترحي قانونين اثنين يتيمين، يتعلق أولهما بتعديل النظام الداخلي للمجلس، والثاني بتعديل المادة 430 من قانون المسطرة المدنية.

وبالمقابل، فقد مارس المجلس سلطته في التعديل إلى أبعد مدى، حيث نشطت كل المكونات في استعادة هذا التوازن من خلال تقديمها لكمّ هائل من التعديلات على مقترحات ومشاريع القوانين القابلة لذلك، حيث بلغ عددها بالضبط 774 تعديلا (167 منها حول مقترح النظام الداخلي للمجلس) همت عمق المضامين بغية تجويد النصوص التشريعية المحالة على المجلس.

حضرات السيدات والسادة،

على صعيد العمل الرقابي، تميزت الدورة بتقديم السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة بعد مرور سنتين من عمرها، طبقا للفصل 101 من الدستور.

وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة جلستين شهريتين لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، كما عقد مجلس المستشارين خلال هذه الدورة ثلاثة عشر جلسة عامة، خضعت خلالها القطاعات الحكومية المختلفة للمراقبة البرلمانية من قبل السيدات والسادة المستشارين.

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، فقد تم رصد 26 التزاما تهم في مجملها تفاعل الحكومة مع بعض المطالب الاجتماعية المستعجلة. وقد حرصنا على موافاة مكونات المجلس بهذه الالتزامات على أمل أن يتم تتبع مآلاتها.

وفيما يتعلق بعدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2019 فقد بلغ ما مجموعه 707 سؤالا، أجابت الحكومة عن 245 منها خلال 13 جلسة عامة، من ضمنها 45 سؤالا آنيا و200 سؤالا عاديا، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 382 سؤالا، أجابت الحكومة على 292 سؤالا منها، أي بمعدل 76%.

وبالنسبة لحضور السادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية، فقد عبر وزيران اثنان عن استعدادهما لحضور جميع أشغال جلسات الأسئلة الثلاثة عشر، مقابل اعتذار قطاع حكومي واحد عن جميع الجلسات، علما بأن المعدل العام لحضور جميع أعضاء الحكومة خلال الجلسات المخصصة للأسئلة الشفهية بلغ حوالي 53%.

وبالمناسبة، فإن المكتب قرر في اجتماعه الأخير إحالة الحصيلة الرقمية لحضور أعضاء الحكومة إلى السيد رئيس الحكومة ونشرها في الموقع الالكتروني للمجلس.

وبخصوص العمل الرقابي للجان الدائمة، فقد توصلت بعدد من الطلبات

الجديدة خلال هذه الدورة تدعو الحكومة لدراسة ومناقشة مواضيع ذات راهنية أو تحظى باهتمام واسع من طرف الرأي العام أو للقيام بمهام استطلاعية وزيارات ميدانية.

وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية، فبعد التجارب الناجحة للمجموعات الموضوعاتية السابقة، دخل المجلس غمار هذه المهمة من جديد بعد أن شكل المجموعة الموضوعاتية التي أنيط بها التحضير لجلسة تقييم الإستراتيجية الوطنية للماء.

وعلى صعيد العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فبالإضافة إلى المساهمة المسؤولة للمجلس في هيكلة عدد منها عبر اقتراح أعضاء فيها، فقد تميزت هذه الدورة كذلك بالتوصل برأي مجلس المنافسة بشأن مقترح القانون المتعلق بتغيير وتتميم المادة 78-2 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

فيما يخص الدبلوماسية البرلمانية، فقد عمل مجلس المستشارين على استثمار التموقع المتميز الذي يحظى به لدى التجمعات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية وعلى ترصيد هذا المكتسب وترسيخه في الدفاع عن القضايا العادلة لبلادنا وعلى رأسها القضية الوطنية من خلال حشد الدعم للمبادرة المقدامة للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية تحت السيادة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، حيث شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في أشغال كل من القمة السنوية للنساء السياسيات الرائدات، والدورة السنوية الثامنة والعشرين للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والندوة التي عقدها البرلمان العربي، واللجنة الدائمة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وهو الاجتماع الذي تمت خلاله المصادقة على مشروع القرار الثالث حول الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

كما شاركت وفود مجلسنا في الدورة الثانية من الانعقاد الخامس لبرلمان عموم إفريقيا والتي عرفت انتخاب المغرب مقررا للجنته الدائمة للتجارة وشؤون الهجرة، واجتماع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وفعاليات المنتدى الدولي الصيني لصناعة البيانات الكبيرة (Big Data) برسم سنة 2019، والجمعية العامة للبرلمان الأنديني، واجتماع مكتب الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمرحلة الثالثة من دورة 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والدورة العشرون لرابطة مجالس الشيوخ في أوروبا.

كما قمنا بزيارة عمل على رأس وفد برلماني إلى جمهوريتي بنما والإكوادور تلبية لدعوة من السيدين رئيسي برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب والبرلمان الأنديني، ألقينا خلالها كلمة في الجمعية العامة السنوية لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب التي انعقدت بجمهورية بنما بمشاركة أزيد من 200 برلماني عضوا بهذه المنظمة القارية الهامة.

بالإضافة لإلقاء كلمة أخرى في الجمعية العامة للبرلمان الأنديني الذي عقد أشغاله بجمهورية الإكوادور.

كما تميزت الزيارة بعقد لقاءات مع مسؤولين برلمانيين، وشخصيات سياسية وازنة، أبرزها اللقاء الذي جمعنا بوزير الخارجية المعين بجمهورية بنما، وكذلك المباحثات الجد إيجابية مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور، علاوة على اللقاء الثلاثي الذي جمع الوفد البرلماني المغربي والسيد رئيس برلمان عموم إفريقيا ورئاسة برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب والذي توج بالتوقيع والمصادقة على الميثاق التأسيسي للمنتدى البرلماني الأفريقي الأمريكو لاتيني.

وعلى صعيد آخر، استقبل مجلس المستشارين وأجرى لقاءات ثنائية مع وفود وشخصيات برلمانية وحكومية وطنية ودولية، وعلى رأسها رئيس البرلمان الأنديني، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الإكوادور، ورئيس برلمان عموم إفريقيا، ورئيس لجنة الصداقة الفرنسية المغربية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي، الذي قام بزيارة لبلادنا تخللتها زيارات للأقاليم الجنوبية، والسفير فوق العادة والمفوض لجمهورية روسيا الفيدرالية لدى المملكة المغربية، وسفير البرازيل المعتمد بالرباط، حيث كانت مناسبة لتوشيح أخينا السيد الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين بالوسام من درجة "ضابط كبير" الذي تمنحه الحكومة البرازيلية ورئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وسفير المملكة العربية السعودية المعتمد بالرباط، وخبراء الاتحاد الأوروبي بشأن برنامج المساعدة التقنية ودعم إصلاح التربية الوطنية، وممثل مؤسسة كونراد أديناور بالمغرب، وممثلي فدرالية اللجنة العليا الثقافية لكاطالانيا.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الدولية، فقد احتضن البرلمان أشغال الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، والاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وملتقى القيادات الشبابية المستقبلية المغاربية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى موعدين هامين مبرمجين خلال الدخول البرلماني المقبل، ويتعلق الأمر بتنظيم حدثين كبيرين، وهما: الندوة الدولية في موضوع "البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي" بمقر مجلس المستشارين، ودورة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا المزمع عقدها في ضيافة مجلس المستشارين بمدينة مراكش.

بالنسبة للندوة حول الأمن الغذائي، فستُنَظَّم من قبل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي نتشرف برئاستها، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، كما سيتم تنظيم ورشة عمل لفائدة أعضاء الشبكة سيديرها خبراء (الفاو)، وستكون هذه التظاهرة مناسبة للإطلاق الرسمي للمنتدى البرلماني الأفريقي

الأمريكو - لاتيني.

وبخصوص احتضان دورة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون، والتي بالمناسبة نشكر السيدين السي محمد البكوري والسي كريم الهمس، عضوي الشعبة النشيطين، فهذه الدورة الأولى من نوعها في تاريخ هذه المنظمة تأتي تتويجا لمسار متميز من علاقات الشراكة والتعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولاسيما في ظل منح البرلمان المغربي وضعا متقدما في مجالات الريادة المغربية كالهجرة والأمن ومحاربة الإرهاب والمحافظة على البيئة.

وعلى مستوى الأنشطة التفاعلية للمجلس مع الجيل الجديد من الاختصاصات الموكولة إليه بمقتضى الدستور وبحكم تركيبته المتفردة، وتنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، فقد نظم مجلس المستشارين بشراكة مع مجلس جهة الدار البيضاء - سطات، ندوة موضوعاتية حول "الفوارق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات" يوم الأربعاء 03 يوليوز 2019، حيث اندرج تنظيم هذه الندوة بالدار البيضاء، والتي ستليها ندوات موضوعاتية في باقي الجهات في إطار مسلسل احتضان المجلس للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، ومساهمة منه كذلك في تعميق النقاش والتنسيق ومواكبة تفعيل ورش الجهوية المتقدمة.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

قبل الختام، أود التنويه إلى أن رئاسة المجلس قد توصلت بعد زوال اليوم بتقرير لجنة مراقبة صرف ميزانية المجلس، وستتم إحالته على اجتماع مكتب المجلس، طبقا لأحكام النظام الداخلي ذات الصلة.

يسعدني في الختام، أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء على حسن التعاون لما فيه مصلحة بلادنا، وخصوصا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي ساعد على مد تقريب جسور الحوار المستمر بين مكونات المجلس والحكومة.

والشكر موصول كذلك إلى أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، وكافة السيدات والسادة المستشارين على نشاطهم المتواصل وعلى حضورهم الدائم وحرصهم الدؤوب على الرقي أكثر بأداء المجلس ليقوم بوظائفه الكاملة في المجالات التي خصه بها الدستور.

ويسعدني كذلك بنفس المناسبة، أن أنوه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين الجادين، الذين يعملون بإخلاص وحرص متواصل على الرفع من الأداء بما يسهم في الارتقاء بالعمل البرلماني.

وأتوجه بالشكر كذلك، لعناصر المفوضية الخاصة للأمن بالبرلمان وأفراد القوات المسلحة الملكية ورجال الوقاية المدنية وكل المصالح التي تسهر على تأمين السير العادي لأشغال المجلس.

ولا يفوتني طبعا بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر كذلك إلى شركاء المجلس الوطنيين والدوليين على انخراطهم الفاعل ومواكبتهم لمختلف الأوراش التي أطلقها المجلس ضمن خطة عمله، والشكر موصول أيضا إلى جمعيات المجتمع المدني على تفاعلها الدائم مع أنشطة المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية وأمانة لعموم الرأي العام.

أشكركم على إصغائكم.

برقية الولاء يتلوها السيد الأمين السي أحمد تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، حفظه الله.

نعم سيدي أعزك الله.

بمناسبة اختتام أشغال دورة أبريل للسنة التشريعية 2018-2019، يتشرف رئيس مجلس المستشارين بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الولاء والإخلاص، أصالة عن نفسه، ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العالية بالله أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات التقدير المقرونة بخالص عبارات الولاء والوفاء.

إن اختتام هذه الدورة يصادف، يامولاي، احتفال شعبكم الوفي بالذكرى العشرين لتربع جلالتكم على عرش أسلافكم الميامين، وهو حدث تاريخي نستحضر من خلاله وبفخر وباعتزاز المسيرة التنموية الزاهرة التي قادها جلالتكم، والتي مكنت مملكتكم السعيدة من الرخاء والأمن والاستقرار والتمتع بالتنمية والعيش الكريم، وأرست دعائم ومقومات مغرب جديد، يحظى بموقع ريادي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إنها عشرون سنة، يا مولاي، من الإنجازات الكبرى التي شملت مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية والروحية والثقافية والدبلوماسية، وتجسدت معالمها البارزة في مصالحات كبرى ولاسيما الاعتراف بالمكون الأمازيغي للهوية الوطنية، ونموذجنا المتفرد في العدالة الانتقالية، واعتماد وثيقة دستورية جديدة، وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإصلاح منظومة العدالة، وإرساء مفهوم جديد للسلطة، وإقرار الجهوية المتقدمة، وتعزيز منظومة الحقوق والحريات، وخصوصا حقوق المرأة والطفولة والأسرة وتوطيد الممارسة الديمقراطية، وتأهيل الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المنتج لفرص الشغل في ارتباط مع مراجعة وتجويد منظومة التربية والتكوين، وإشاعة قيم التسامح والتعايش والحوار، والدفاع عن السلم والأمن الدوليين.

إنه مسار، يا مولاي، نستحضره في عملنا في مجلس المستشارين من أجل الرقي بالأداء التشريعي وتجويد النصوص القانونية، ونجاعة العمل الرقابي وفعالية أثر السياسات العمومية، ونهج دبلوماسية مبادرة في الدفاع عن القضايا العادلة لبلادنا، وعلى رأسها القضية الوطنية من خلال حشد الدعم لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية تحت السيادة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، وفي احترام تام لقرارات الشرعية الدولية، ونصرة القضايا الدولية العادلة وفي طليعتها قضية الشعب الفلسطيني الصامد، وكذا التفاعل مع انتظارات المواطنات والمواطنين من خلال احتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي حول القضايا المجتمعية الراهنة.

إن مجلس المستشارين، يا مولاي، حرص وما يزال على المواكبة الفعلية والتعبئة الجادة والانخراط المسؤول في الديناميات الإصلاحية الكبرى التي يقودها جلالتكم بحكمة وثبات وتبصر وبعد نظر، وفي الاختيارات الإستراتيجية والأوراش المفتوحة استعدادا لمجابهة الجيل الجديد من التحديات المطروحة على جدول أعمال بلادنا.

حفظكم الله يا مولاي، وأبقى جلالتكم على الدوام عالي القدر، رفيع المقام وجعل عهد جلالتكم المشرق متوهجا بالعطاء، متميزا بالنماء، وحقق ما ترجونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأدام على جلالتكم نعمة الصحة والنصر والتمكين، وأقر عين جلالتكم بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن، وصاحبة السمو الملكي الأميرة المصونة لالة خديجة، وشقيقكم السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على مقام جلالتكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

حرر بالرباط: يوم الجمعة 30 ذو القعدة 1440 (الموافق ل 2 غشت 2019).

خديمكم الوفي: حكيم بن شماش.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.